الكلام وعلى جواز ابن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع وربما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله جئتك فقلت الذي حبيت لشاتين انتهى وعندي لما استدركوا بهم تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب للقسم وله وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا فالاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط عن جواب الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لأن لم ينتهوا يمسن تنبيه وقع لمكي وأبي البقاء وهو في جملة الجواب فأعربا إعرابا يقتضي أن لها موضعا فأما مكي فقال في قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم إن ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أي أن يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله إن اللام لام جواب القسم وأصحاب أنها لام الجواب وأنها منفصلة مما قبلها أن قدر قسم أو متصلة به أتصال الجواب بالقسم أن أجري بدا مجرى أقسم كما أجري علم في قوله ولقد علمت لتأتين منيتي وأما أبو البقاء فإنه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام ففي ما وجهان أحدهما أنها موصولة مبتدأ والخبر لما من كتاب أي للذي آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم وجاء

الأخرى وجعلنا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما معا كقولك قال زيد أقسم لأفعلن وأنا المانع عنده أن تكون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين لهما نسبا كجملتي الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وأما تكون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنباري أن يقال زيد أضربه وزيد هل جاءك وعندي أن كلا من التعليلين ملغى أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صار نابه كالجملة وإن لم يكن بينهما على وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة ولا يلزم دخول اللام على اللام أنتهى وليس بشيء لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل بريء ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالكاف عن اللام فاصلة بين النونات في أذهبنان وبين الهمزتين في انذرتهم وإن كانت زائدة وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن فإن قيل يحتمل من الموصوفة أي لفريق ليبطئن قلنا وكذا في الآية أي لقوم ليوفينهم ثم أنه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة فإن قيل فما وجهه والجملة الأولى انشائية قلت جاز لأنها غير مقصودة وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس وأما التعليل الثاني فلان الخبر الذي شرط احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الأفراد واحتمال الصدق والكذب أنما هو من صفات

Copyright © King Saud University